دور المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي والمرأة الأماراتية على وجه الخصوص

ر.ابحاث أقدم . هيفاء نجيب مهودر
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

أكدت بعض الدراسات أن إعادة صياغة التجربة السياسية للمرأة الإماراتية يتطلب النظر في العقبات المشتركة التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي

وأوضحت هذه الدراسات أن هناك أربعة اتجاهات بحثية رئيسية تمثل عوامل مؤثرة على نطاق المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وهي :-

- الإصلاحات التشريعية والدستورية نحو التوسع في سبل المشاركة وتأسيس عملية صنع القرار
- استمرار آلية "التعيين" للسماح للمرأة بالمشاركة البرلمانية-
- استمرار التوجه العام لعملية المساواة بين الجنسين التي تقودها الدولة-

يمكن القول أن هذه الاتجاهات تنطبق على وضع المرأة في الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت الوسيلة الرئيسية لتطبيق المشاركة السياسية للمرأة هي تبني نظام "تعيين المرأة" في المجلس الوطني الاتحادي.

وبوجه عام، يمكن أن تتم عملية تطوير المشاركة السياسية للمرأة من خلال الأخذ بالإجراءات التالية :-

*– تقديم الحكومة سياسات عامة لتطوير مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني تعتمد على أسس علمية، بحيث تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

*– تقويم وتحليل التجربة وتوضيح خطواتها وأسباب الخلل فيها ومعالجة السلبيات التي ظهرت فيها.

*– فتح الطريق أمام مشاركة المرأة في العملية السياسية وإبراز دورها

* – سن قوانين معاصرة تقر بالحقوق الأساسية والمشروعة للمرأة وتضمن الحريات المكفولة لها.

*– وجود تحول اجتماعي أكثر اتساعاً وشمولية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي والمجتمع المدني.

أن تغيرات ايجابية ومكتسبات هامة تحققت للمرأة الاماراتية على وجه الخصوص والمرأة الخليجية بشكل عام، غير أنه ينبغى التأكيد على جملة من الأمور وهي :

1) لاشك أن الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين نساء ورجال ومن ثم فإن تعزيز حقوق المرأة هو تعزيز للديمقراطية، لكن الديمقراطية أيضاً تتطلب إيجاد مؤسسات يمكن مساءلتها من قبل الأفراد ولها القدرة على الحد من سلطة بعضها البعض من خلال نظام قائم على التوازن والمراقبة ، وقيام مثل هذه المؤسسات غير معتمد على منح المرأة حقوقها.

ومن الثابت أن أي دولة لايمكن أن تصبح ديمقراطية إذا كانت تمارس التمييز ضد النساء، لكن العائق الحقيقي أمام الديمقراطية في دول مجلس التعاون لا يتمثل في التمييز ضد النساء، ولكن في محدودية الحقوق السياسية في بعضها وغيابها في البعض الآخر. ومن ثم فالإشكالية ليست في مساواة المرأة بالرجل في بعض الحقوق، وإنما في إصلاح النظام السياسي بأكمله بحيث يمكن للأفراد جميعاً أن يتمتعوا بحقوق سياسية متساوية. فالدول الديمقراطية هي من تمتلك معارضة منظمة، وبرلمان قوي،

وقضاء مستقل ، وفصل بين السلطات، وليست من تضع النساء في مناصب عامة أو تعطيهن حق الترشح والانتخاب في برلمانات أو مجالس ضعيفة.

2) إن أوضاع المرأة في دول مجلس التعاون في تطور مستمر وإن تفاوت ذلك من دولة إلى أخرى، غير أنه من المهم معالجة قضايا المرأة دون إخراجها عن سياقها بشكل يزيد من تعقيداتها، لأن مشكلات المرأة الخليجية ليست بعيدة عن مشكلات الرجل سواء من حيث الحقوق الاقتصادية أو من حيث الحقوق السياسية ، وهى أمور تطال بانعكاساتها الجنسين على حد سواء ، وقد تكون مطالبة المرأة الخليجية بحقوقها واكتسابها مكانتها أحد المداخل للحقوق السياسية العامة.

3) حقيقةً أن هناك اهتماما من قبل النخب الحاكمة بتحسين أوضاع المرأة لكن الاعتماد على المبادرات الفوقية لا يمكن أن يقدم ضماناً فاعلاً، وإنما يجب تطوير أشكال مؤسسية للتعبير والتجمع النسائي على شاكلة اتحادات ونقابات وتشريعات وقوانين لضمان الاستمرارية والتراكم.

4) إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم ورؤى هي بيئة غير حاضنة وغير دافعة لانطلاق المرأة في مجتمعات دول مجلس التعاون، ومن ثم فالتعامل مع قضايا المرأة ومشكلاتها في هذه المجتمعات لا يمكن عزله عن قضايا المجتمع وثقافته . كما أن التطوير والتحديث المطلوب لدور المرأة لابد وأن يتواكب معه تطوير وتحديث اجتماعي ثقافي شامل لكافة مكونات وعناصر البيئة الاجتماعية والثقافية.

ومن ثم فإن الدور السياسي للمرأة فى دول مجلس التعاون سوف يتوقف على عدد من المحددات تتمثل فيما يلي :

أولاً : مدى رغبة وقدرة النظم السياسية في دول المجلس على التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة. فكلما توافرت الرغبة

والقدرة لدى هذه النظم في التخفيف من هذه القيود كلما ساعد ذلك على اتساع نطاق مشاركة المرأة والعكس صحيح .

ثانياً : درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الخليجية بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وهو يتوقف على ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل، وتغير أساليب التربية والتنشئة، وما تقوم به وسائل الإعلام من دور في هذا المجال ، و من ثم فكلما ازدادت درجة الوعي السياسي للمرأة الخليجية كلما ساعد ذلك على اتساع نطاق المشاركة السياسية لها .

ثالثاً : مدى تغير نظرة المجتمع للمرأة ودورها في الحياة الاجتماعية فكلما تغيرت هذه النظرة ، كلما أدى ذلك إلى تهيئة البنية الداخلية للقبول بدور واسع للمرأة في الحياة السياسية.

رابعاً : مدى قدرة المرأة في منطقة مجلس التعاون على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، فكلما ازدادت هذه القدرة كلما أتاح لها ذلك فرصة إحداث التغيير من أجل حصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق.

خامساً : طبيعة العوامل الخارجية الدافعة نحو تغيير الوضع القائم للمرأة، فهناك ضغوط خارجية على كثير من دول العالم ومنها دول مجلس التعاون ، وذلك لتوفير الضمانات اللازمة للمرأة لممارسة حقوقها وتعديل القوانين بما يؤدي إلى انطلاقها في هذا المجال، ولذلك تشكل بعض العوامل الخارجية عناصر هامة تسهم فى إحداث نوع من التغيير في وضع المرأة السياسي والاجتماعي.